

التكليف العاشر:

فيصل الشمري
برنامج دكتوراه الإدارة





ورقة التطبيق:

وكالعادة سنأخذ في تكليفنا هذه الورقة البحثية والموسومة بعنوان:

أثر حوكمة المصارف علي تحسين الأداء المالي

– دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية –

غادة عثمان الجحدي، راوية رضا عبيد

مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية و القانونية، المجلد 3، العدد 8، 2019م.



أثر حوكمة المصارف علي تحسين الأداء المالي

دراسة تطبيقية على قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية

ويعد عنوان البحث واضحاً ومفصلاً، وقد عكس الآتي:

- غاية البحث: معرفة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.
- المتغير المستقل هو: حوكمة المصارف.
- المتغير التابع: الأداء المالي.
- نوع الدراسة: دراسة تطبيقية.
- مجتمع الدراسة: المصارف في المملكة العربية السعودية.



المقدمة:

وقام الباحثان بصياغة المقدمة بدءًا من الفقرة الأولى بلمحة عن مفهوم الحوكمة وأهداف الحوكمة، بعد ذلك تطرق الباحثان في الفقرة الثانية إلى مفهوم وأهمية قياس الأداء المالي ومن ثم استعرض أبرز جوانبها وخصائصها، بعد ذلك قام الباحثان في الفقرة الثالثة بالإشارة إلى القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية، واختتمت المقدمة في الفقرة الأخيرة باستعراض الهدف من إجراء هذه الدراسة.

وبهذا فالمقدمة أعطت تمهيداً ومدخلاً واضحاً للدراسة بالتطرق بلمحة موجزة عن موضوع الدراسة.



مشكلة الدراسة:

لقد أوجز الباحثان في سرد مشكلة الدراسة ووصفها بأنها هدف البحث في قياس أثر حوكمة المصارف علي تحسين الأداء المالي في قطاع المصارف في المملكة العربية السعودية، وقد صاغ الباحثان أسئلة الدراسة كالآتي:

- السؤال الأول: ويتعلق بالمقصود بالحوكمة ومعاييرها.
 - السؤال الثاني: ويتعلق بالأداء المالي ومحدداته.
 - السؤال الثالث: هل يوجد تطبيق للحوكمة في المصارف بالمملكة العربية السعودية؟
 - السؤال الرابع: كيف يمكن قياس أثر حوكمة المصارف علي تحسين الأداء المالي؟
- ومن خلال النظر لأسئلة الدراسة نجد إنها تشمل الجانب النظري التطبيقي، وبالتالي فالباحثان هنا قاما بصياغة تساؤلات شاملة للدراسة بشقيها النظري والتطبيقي.



أهمية الدراسة:

لقد بدأ الباحثان هذا الجزء بالمشاكل القائمة في القطاع المصرفي دول العالم، ومن ذلك بررا أهمية الدراسة في ثلاث نقاط.

إن الباحثان أشار إلى أهمية الدراسة في جزئين يمكن تفصيلها وفق الأهمية كالآتي:

- الجزء الأول: عكس الأهمية النظرية للمتغير المستقل وتمثل في إثراء مفهوم الحوكمة وأهميته ومميزاته، وآثاره.
 - الجزء الثاني: عكس الأهمية النظرية للمتغير التابع وتمثل في إثراء مفهوم الأداء المالي وأهميته ومميزاته، وآثاره.
 - الجزء الثالث: وعكس الأهمية التطبيقية للدراسة والتي تمثل في مجال تطبيق الحوكمة في المصارف بالمملكة العربية السعودية ومدى اتفاقها مع وظائف المصارف والرقابة الشرعية للمصارف.
- وهذه النقاط تعطي عنوان الدراسة ومشكلة الدراسة أهمية أكثر وصورة شاملة واضحة.



أهداف الدراسة:

- إن الباحثان أشارا لأهداف الدراسة كالآتي:
- التعرف على مفهوم الحوكمة ومعاييرها.
- تعريف الأداء المالي ومحدداته.
- التأكد من تطبيق الحوكمة في المصارف بالمملكة العربية السعودية.
- قياس أثر تطبيق الحوكمة المصارف في المملكة العربية السعودية على تحسين الأداء المالي.



مفاهيم وتعريفات الدراسة:

إن الباحثان في الإطار النظري قاما بالتأطير النظري لمفهوم الحوكمة من خلال الحديث عن أهميتها ومن ثم سرد تعريفاتها، ومبادئها ومحدداتها والمقارنة بين الحوكمة الجيدة والحوكمة السيئة، ومثل ذلك كان مع المتغير التابع الأداء المالي فقد تطرقا إلى الأهمية ثم المفهوم فالمحددات ومن ثم استرسل الباحثان في النسب المالية لكونها أدوات القياس المهمة للأداء المالي، مستعرضين بذلك أبرز نسب القياس، واختتما الإطار النظري ببيان العلاقة النظرية حول حوكمة المصارف والأداء المالي مستفيدين بذلك من الدراسات السابقة.

ونرى أن الباحثان بذلك قد أعطيا وصفاً شاملاً لمتغيرات الدراسة والعلاقة بينهما، وقد حققا بذلك جزءاً من أهداف الدراسة.



الدراسات السابقة:

وهنا قام الباحثان باتباع الطريقة الشائعة في استعراض الدراسات السابقة بدءاً من الأحدث للأقدم، وعند استعراض كل دراسة على حدة، قاما باستعراض الهدف من الدراسة، ومنهج الدراسة، وأداة الدراسة، ومن ثم الأبرز نتائج الدراسة، وأبرز توصيات الدراسة.

ومن خلال الاطلاع على الأجزاء السابقة للدراسة تبين إن الباحثان أشارا إلى الفجوة البحثية في أهمية الدراسة وقد جعلنا من ذلك تبريراً للقيام بالدراسة، لأن أهمية الدراسة تتمحور في الفجوة البحثية وما ستقدمه في مجال البحث.



فرضيات الدراسة:

وقام الباحثان بصياغة فرضيات الدراسة بفرض العدم، فهي افترضت عدم وجود فروق بين النسب المالية المتمثلة في (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة النقدية، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة التداول، نسبة هامش الربح الصافي) قبل وبعد تطبيق الحوكمة، وجاء اختيار الباحثان لهذه الفروض نظراً لطبيعة الموضوع فالموضوع يتعلق في محور اهتمامه بالأداء المالي، والحوكمة معايير تساعد على تحسين الأداء المالي في المصارف. وبالنظر لفرضيات الدراسة نجد إنها تعكس عنوان الدراسة وتتوافق مع متغيرات الدراسة، فهي بذلك أكثر دقة للوصول إلى النتائج.



نموذج الدراسة:

لم يقدّم الباحثان برسم أي نموذج للدراسة، ولو قاما بذلك لعكس نموذج الدراسة بشكله الرمزي متغيرات الدراسة وأبعاد المتغيرات، فكان واضحاً بدقة وشمول في العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع.



منهجية الدراسة:

وهنا قام الباحثان بشمل أغلب عناصر منهجية الدراسة، فقد أشارت إليها متفرقة في الدراسة كآتي:

- منهج الدراسة: استخدمت المنهج الاستقرائي التحليلي، الذي يبدأ من الجزئيات وتحليلها ثم الوصول إلى الاستنتاجات والقواعد العامة.
- مجتمع الدراسة: وتمثل مجتمع الدراسة في 12 مصرفاً في المملكة العربية السعودية .
- عينة الدراسة: استخدم الباحثان أسلوب الحصر الشامل لمجتمع الدراسة.



منهجية الدراسة:

وهنا قام الباحثان بشمل أغلب عناصر منهجية الدراسة، فقد أشارت إليها متفرقة في الدراسة كآتي:

- أداة الدراسة:

وتمثلت في المصادر الثانوية وهي التقارير المالية والبيانات المالية للمصارف السعودية عينة الدراسة، والتي تغطي ثمان سنوات للفترة (2010-2017)، الأربع سنوات الأولى تغطي فترة ما قبل تطبيق الحوكمة، الأربع سنوات الأخرى تغطي فترة ما بعد تطبيق الحوكمة.



التحليل الإحصائي:

إن الباحثان قاما للوصول إلى نتائج الدراسة بتحليل البيانات التي تم جمعها وفق الأساليب الآتية:

- النسب المالية:

وتمثلت في احتساب متوسط: (نسبة الرصيد النقدي، نسبة السيولة النقدية، معدل العائد على حقوق الملكية، نسبة التداول، نسبة هامش الربح الصافي).

- الأساليب الإحصائية:

- المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والتكرارات.

- اختبار T لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق الإحصائية بين نسب الأداء المالي قبل وبعد تطبيق الحوكمة.



مناقشة النتائج والتوصيات:

إن الباحثان قد استعرضا نتائج الدراسة بشكل عام، فهما لم يتطرقا إلى كافة نتائج الدراسة التطبيقية، بل اكتفيا بنتيجة نسبة الرصيد النقدي والسيولة.

ومن الأفضل أن يقوم الباحثان بكتابة النتائج وتصنيفها إلى:

- نتائج التحليل الوصفي من النسب المالية.
- نتائج التحليل الاستدلالي وهي نتيجة فرضية الفروق.
- نتائج عامة تعطي نظرة شاملة عن موضوع الدراسة.



مناقشة النتائج والتوصيات:

إن توصيات الباحثان التي خرجت بها من الدراسة كانت في عرض مرتب ومتسلسل وفق العرف البحثي. فقد توصية تتمثل في إثراء فكر الحوكمة، ومن ثم توصيتين في إجراءات التطبيق للحوكمة، وأخيراً توصية للباحثين بالبدء من حيث انتهت هذه الدراسة.

وعن مدى إمكانية تطبيق التوصيات واقعياً يمكن إيجازه في الآتي:

- التطوير المعرفي: من خلال عقد الدورات التدريبية وورش العمل والندوات التي تنشر مفهوم الحوكمة.
- الإجراءات الإدارية: وذلك من خلال دعم الإدارة العليا لتبني مفهوم الحوكمة، وتشكيل لجان الحوكمة، والعمل على إعداد دليل وإجراءات الحوكمة بما يحقق الامتثال لمعايير الحوكمة في المصارف والتي أعدته مؤسسة النقد السعودي.



شكرا جزيا

